المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان

أ.د/ محمد عبد الحميد لاشين
أستاذ الإدارة التعليمية كلية التربية
جامعة السلطان قابوس

خولة بنت خليفة بن محمد الخنبشية
وزارة التربية والتعليم
سلطنة عمان

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة تناول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تزايد مستمر في متوسط تكلفة الطالب في التعليم، وتختلف تكلفة الطالب الواحد باختلاف مستويات التعليم و أنواعه أي تختلف الطالب بالمرحلة الابتدائية عنها بالمرحلة الإعدادية وكذلك بالمرحلة الثانوية كما تختلف تكلفة الطالب بالتعليم العام عن زميله بالتعليم التجاري عن التعليم الصناعي. كما تختلف تكلفة الطالب بالحضر والمدن المكتظة بالسكان عن الطالب بالمناطق الريفية والنائية المخلخلة في الكثافة السكانية والتي تخدم تجمعات سكانية متناثرة ومتباعدة، وكذلك بقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير مباشر على النظم التعليمية في سلطنة عمان.

مقدمة:

من البديهي القول بأن الحياة وظروفها تتغير باستمرار ولا تبقى راكدة لا يمسها التجديد، وهذا التغيير الذي نتحدث عنه لا يقتصر على الإنسان وحده، وإنما يمتد إلى كل شيء حوله، فالتغيير سمة أساسية من سمات الكون كله، ولا تختلف المجتمعات البشرية في طبيعتها عن ذلك، فغير موجود ذلك المجتمع الثابت الذي لا يعاني تغييرا، فأي مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافاته وعاداته وتقاليده ،وقيمه وأنماط سلوك الأفراد (إلياس، ١٩٩٠).

وقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة التي شهدها العالم مؤخرا إلى تغييرات ثقافية وقيمية واجتماعية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيرها على كل مجتمعات العالم، وتشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه (العيسري، ٢٠٠٤).

ويمثل التعليم جوهر الاستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، نظراً لما لمسته تلك الدول من أدوار ملموسة للتعليم في العمليات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وإسهاماته الحقيقية في تحقيق أمن الشعوب واستقرارها، ورفاهيتها وتقدمها (غنيمة، ١٩٩٦).

وهذا ما دفع دول العالم إلى تجديد وتطوير نظامها التعليمي إلى أن عملية التحديد لأى نظام تعليمي ترتبط بالتعرف على ما يحيط بذلك النظام من متغيرات آنية ومستقبلية اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية، تلك المتغيرات تتنوع ما بين تحديات موجودة بالفعل، وتحديات من المتوقع حدوثها فهي ما زالت تتجمع وفى سبيلها للتشكيل والتبلور، وتحديات أخذت طريقها إلى التشكيل بالفعل، على نحو لا رجعة فيه واتسمت بالعمق والاتساع وتركت بصماتها على جوانب النشاط البشرى كافة، والتي من شأنها التأثير على هذا النظام التعليمي والنظرة إليه في ضوء المستقبل وطموحاته (جيدنز، ٢٠٠٢).

وتنطلق أهمية الدراسة في وضع رؤية مقترحة لمواجهة تلك المتغيرات وانعكاساتها على النظم التعليمية في السلطنة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع العماني في الفترة بعد عام ١٩٧٠ العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان لها انعكاسها على النظم التعليمية، ولما كانت النظم التعليمية ترتبط ارتباطا

وثيقا بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، فقد كان من الضروري دراسة أثر هذه المتغيرات على النظم التعليمية في سلطنة عمان.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتوضيح أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النظم التعليمية، ومنها دراسة **خلف الله (١٩٩٢)** التي هدفت إلى التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية التي حدثت في مصر في الفترة بين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، ومدى استجابة السياسة التعليمية لتلك المتغيرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية كان لها أثر على التعليم وسياساته واتجاهاته، وأجرى **سلام (١٩٩٦)** دراسة هدفت إلى التعرف على أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بنية المجتمع اليمني وانعكاسها على منظومة القيم الاجتماعية، وكانت أداة الدراسة المقابلة والملاحظة والملاحظة بالمشاركة، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة بين العمل والدخل المتولد منه بغض النظر عن نوع المهنة، وارتفاع قيمة الانتماء لدى المبحوثين، كما أجرى **شريقي (٢٠٠٢)** دراسة هدفت إلى الكشف عن التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، والاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن ما حدث من تغير في أنساق القيم الاجتماعية في المجتمع السعودي يعود إلى مجموعة تحولات اجتماعية واقتصادية مر بها المجتمع السعودي في الفترة الحديثة، وقد قام **الحارثي (٢٠٠٦)** بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على التغير الاجتماعي وعلاقته ببنية الأسرة العمانية، وتكونت عينة الدراسة من ٣٠٥ أسرة من ولايتي إبراء ودماء والطائيين من المنطقة الشرقية بسلطنة عمان، واستخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي، والمقابلة كأداة دراسة، وأظهرت النتائج أن التغير الاجتماعي والثقافي يؤدي إلى تغير القيم داخل الثقافة المجتمعية.

وأجرى **آديليندا آرجو ونيكول ويبيلو ومانويلا أوليفيرا (٢٠٠٨)** دراسة هدفت إلى التعرف على أثر العوامل الاجتماعية والديموغرافية والشخصية على اتجاهات الطلاب نحو المدرسة والتعلم، واستخدمت الدراسة طريقة المسح بالعينة، والاستبيان كأداة للدراسة، وطبقت الدراسة على مجموعة من المناطق الريفية والحضرية وعلى مجموعة من طلاب المدارس ومجموعة من الأفراد ذوي الخبرة في المجتمع، وأظهرت النتائج أن المدرسة ومستوى تعليم الوالدين يؤثران على الاتجاهات نحو المدرسة والتعليم.

وفي ضوء ما سبق يتضح الاهتمام بدراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على النظم التعليمية ومحاولة الكشف عنها في سلطنة عمان، وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟
٢. ما أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟
٣. ما الآليات المقترحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. التعرف على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان.
٢. التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على النظام التعليمي في سلطنة عمان.
٣. وضع آليات مقترحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام التعليمي في سلطنة عمان.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، وأهدافها، حيث يهتم هذا المنهج بوصف الظواهر وجمع الحقائق والملاحظات والمعلومات ووصفها ووصف الظروف الخاصة بها كما في الواقع (القاضي، ٢٠١٣).

الإطار النظري:

تمهيد:

نظراً للتوسع الذي يشهده العالم في حجم المعرفة، وما يحدث من تغيرات مستمرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أصبح لزاماً على الأنظمة التعليمية أن تتغير وفقا للتغيرات المواتية لها، والتي أصبحت تخضع للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشكل أحد الركائز الثابتة في التقدم الاقتصادي والصناعي في العالم المتقدم، وأصبح الحاضر والمستقبل يعتمد بدرجة كبيرة على السبق العلمي والتكنولوجي (بدران، ٢٠٠٠). ولقد ظلت المؤسسات التعليمية دائما تابعة للمجتمع، تتابعه في حركته العامة، ولذلك فإن أية تغيرات اقتصادية كانت أو اجتماعية لا بد أن تؤثر على الأنظمة التعليمية في البلد.

أولاً: المتغيرات الاجتماعية وانعكاساتها على النظم التعليمية:

شهدت دول العالم خلال العقدين الماضيين تغييرات في العلاقات والبنيات والقيم الاجتماعية ممثلة بداية جدية لإعادة هيكلة للبناء والأنساق الاجتماعية في دول العالم بتأثير من الإعلام العالمي، ونمو وظهور المجتمعات متعددة الثقافات (نتيجة لحركة النزوح والهجرات السكانية داخل وبين الدول)، وتغير في المفاهيم المتصلة بالأسرة والمنزل، ودور الشباب ودور الكبار ودور المرأة، والعلاقات الاجتماعية، سينشأ واقع جديد للهيكل والنسق الاجتماعي في كل دول العالم، فالأسرة التقليدية من حيث بنيتها وعلاقتها ودورها، وأدوار الأفراد فيها في تغير، وهذا يعني إعادة النظر في دورهما في التنشئة والرعاية الاجتماعية، وقد بدأت أجهزة المجتمع تتولى كثير من جوانب التنشئة والرعاية الاجتماعية التي كانت تقوم به الأسرة.

والتربية الجيدة من خلال مناهجها الدراسية تقف مع العوامل الاجتماعية في جانبها الإيجابي فتزيد من الوعي بخطورة التكاثر اللامنضبط في النسل، وتزود كل عضو في الأسرة بمفاهيم ومهارات أساسية تتعلق بالدور الخاص الذي يقوم به، وتكسب الجميع قيما وأخلاقا تعمل للتكامل الروحي والأخلاقي والاجتماعي والإنتاجي في إطار إنساني متماسك (اللقاني، ٢٠٠١).

١- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم:

يشير علماء السكان إلى أن عدد سكان العالم يزداد بنسبة ١,٣٣ في العام، أي يزداد عدد السكان في العالم ٨٠ مليون نسمة في العام، ومعنى ذلك أن عدد سكان العالم يزداد اليوم بمقدار ٢١٩٠٠٠ نسمة، ويقدر نصيب البلدان النامية من مجموع النمو السكاني العالمي من ٧٧% عام ١٩٥٠ إلى ٩٣% في عام ١٩٩٠، ليصل في نهاية القرن إلى ٩٥%، وانعكس أثر ذلك على أساليب ومستوى المعيشة، كذلك على تمويل النفقات العامة، وأدى ذلك إلى أن النشء الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما قد زاد كثيرا فارتفع من ٧٠٠ مليون في ١٩٥٠ إلى ١,٧ مليار في ١٩٩٠، من هنا حدث ضغط كبير على النظم التعليمية (اليونسكو، ١٩٩٨)، وما من شك في أن التزايد السكاني الرهيب على مستوى العالم يلقى عبئا ضخما على التربية خاصة بعد أن آمنت جميع دول العالم بديمقراطية التعليم وضرورة توفيره لكل فرد من أبنائها، باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

ويعد العام ١٩٧٠ البداية الحقيقية لتطبيق النظام التعليمي الحديث في السلطنة، فقد رفع السلطان قابوس شعار "التعليم تحت ظل شجرة" منذ انطلاق النهضة الحديثة في السلطنة (وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٥)، فسهلت الأمور التعليمية وتم قبول (٢٤٥) طالب وافتتحت مدارس جديدة في القطاع الشرقي من صلالة والقرى الساحلية كطاقة ومرباط وسدح (Robert Anton Mertz،١٩٧٢)، وخلال العام نفسه تم افتتاح مدرسة للبنات دخلتها (٦٥٠) طالبة (دائرة التخطيط التربوي، ١٩٧٥).

وفتحت الحكومة مدرسة ابتدائية في أزكي بثلاث مراحل ضمت (٢١٤) طالباً و(٥) معلمين، معظم هؤلاء الطلاب كانوا في مدارس الكتاتيب قبل التحاقهم بالمدرسة الحكومية (عبد الله النفيسي، ١٩٦٥- ١٩٧٥) وخلال العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٠ ارتفع عدد الطلبة وبلغ (٦٩٤١) طالباً وطالبة وبلغ عدد الذكور منهم (٥٨٠٥) في حين بلغ عدد الإناث (١١٣٦)، أما في العام الدراسي ١٩٧٢/١٩٧١ فقد أرتفع عدد الطلبة وبلغ مجموعهم من بنين وبنات (١٥٣٣٤) طالب، وكان عدد الطلاب الذكور (١٣٣٨٢) أما الإناث فكان (١٩٥٢)طالبة

وشهد العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٢ إنشاء مدارس جديدة للبنين أحداها في حاسك في الطرف الشرقي من محافظة ظفار وأخرى في مدوى على الجانب الغربي إلى جانب مدرسة إضافية في صلالة نفسها، وبلغ عدد مدارس الذكور في العام المذكور (٧٢) مدرسة ووصل عدد الطلاب الذكور إلى (٢٧٦٩١) طالب والإناث (٧٨٧٤) طالبه وبلغ عدد المدارس (١١١) مدرسة منها مدرسه ثانوية للذكور و(٧) مدارس إعدادية و(١٠٣) مدرسه ابتدائية وهي موزعه إلى (٢٦) مدرسه للإناث و(٧٥) مدرسه للذكور (المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٥).

كما شهد العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٤ زيادة في أعداد الطلبة في جميع مراحل السلطنة، حيث بلغ عددهم (٤٩٤١٤) طالبا" وطالبة يدرسون في المرحلة الثانوية و(٥٧١) طالبا" وطالبة في المرحلة الإعدادية الأكاديمية و(٧٠) طالبا" في المرحلة الإعدادية المهنية و(١١٥) طالبا" وطالبة في المدرسة الانتدابية الخاصة. والباقون وعددهم (٤٨٥٧٦) في التعليم الابتدائي في مدارس وزارة التربية والتعليم، ويشكل هذا جميع الطلبة البالغ عددهم (١٥٠،٠٠٠) وتبلغ النسبة الظاهرية للطلبة في المرحلة الابتدائية إلى من هم في سن التعليم الابتدائي٢٠،٥٩%. ويعمل في هذه المدارس (٢١١٥) معلماً ومعلمة وإدارياً وتشكل القوى الوطنية١٦،٧٤% من مجموع القوى التعليمية وتبلغ نسبه المتعلمين المؤهلين تربوياً حوالي ٥٦% من مجموع القوى التعليمية باعتبار الحد الأدنى من متطلبات التأهيل سنتان من الدراسة الأكاديمية فوق التعليم الثانوي وتبلغ نسبه المؤهلين من القوى الوطنية التعليمية ٠،٧٥% بموجب المعيار المذكور وتبلغ نسبه المعلم إلى الصف في المرحلة الابتدائية إلى (١،٤) معلم لكل فصل وتبلغ نسبه عدد الطلبة إلى المعلم الواحد (٢٦٠) طالباً في الذكور و(٢٨) طالبه في الإناث. وشهد العام نفسه افتتاح عدد من مراكز محو الأمية بلغ عددها (٧٤) مركزاً منها (١٦٩) فصلاً يلتحق بها (٥٨١٦) دارساً ودارسة (دائرة التخطيط التربوي، ١٩٧٤-١٩٧٥).

ولقد بلغت قيمة الاعتمادات الموجودة لأغراض التربية والتعليم منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٥ وهي الفترة التي سبقت وضع الخطة الخمسية الأولى للوزارة للفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ مبلغا" قدره ٩،٧٨٥،٠٠٦ريال عماني أنفقت على بناء المدارس والمنشئات التعليمية، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس التي بنيت من مساعدات بعض الدول العربية الشقيقة علما" أن المبالغ التي خصصت للتعليم كانت بنسبة ٢،٧٩% من مجموع الميزانية العامة حيث استطاعت وزارة التربية والتعليم خلال السنوات السابقة أن تنشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة فازداد عدد التلاميذ بشكل واضح لإقبال البنات على المدارس إقبالا ملحوظاً رغم عدم وجود أية مدرسة للبنات في جميع أنحاء السلطنة قبل عام ١٩٧٠، وشهد العام ١٩٧٦/١٩٧٥ زيادة في عدد الطلبة حيث بلغ عددهم

في جميع مراحل السلطنة(٥٦١٥٠) طالباً وطالبة يدرسون في (٢١٠)مدرسة منهم (٢٠٠) طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية و(١٠٩٥) طالباً وطالبة في المرحلة الإعدادية الأكاديمية و(٨٤) طالباً في المرحلة الإعدادية المهنية و(٣٢٤) طالباً وطالبه في المدارس الابتدائية الخاصة والباقون وعددهم (٥٤٤٥٧) في التعليم الابتدائي في مدارس وزارة التربية والتعليم، ويشكل هذا جميع الطلبة بنسبة٣،٢٩% من مجموع السكان وبلغت النسبة الظاهرية للطلبة في المرحلة الابتدائية إلى من هم في سن التعليم الابتدائي٢٢،٦٩%، وفي العام نفسه أجري أول امتحان لشهادة الدراسة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي للبنين (قسم الإحصاء التربوي، ١٩٧٥ – ١٩٧٦).

وخلال العام ١٩٧٦ وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى للتنمية(١٩٧٦-١٩٨٠)، حصل تغير كبير في قطاع التعليم فبعد أن كان شعار المرحلة الأولى "التعليم تحت ظل شجرة" أصبح شعار المرحلة الثانية "بناء الإنسان العماني المنتمي إلى عصره القادر على المشاركة في النهضة العمانية بالعلم والمعرفة" (وزارة التجارة والصناعة، ١٩٧٠- ١٩٨٠).

لقد عملت الخطة على مواصلة نمو الخدمة التعليمية بالإضافة إلى تنويع التعليم، فتم إنشاء مدرستين إعداديتين نموذجيتين ذواتي طابع مهني، إحداهما للبنين وأخرى للبنات، بالإضافة إلى فتح عدد من المعاهد المتخصصة أمام الحاصلين على الشهادة الإعدادية فتم افتتاح معهد نزوى الزراعي والبدء بالتعليم التجاري الثانوي للبنين، كما شملت الخطة العناية بتحسين نوعية المباني الدراسية غير الصالحة تربوياً، وهي المباني التي كانت مستأجرة أو التي أنشأت بمواد غير ثابتة كالخيام والتي استبدلت بمدارس مبنية بالمواد الثابتة (العبدواني، ٢٠١٠).

وعلى إثر ذلك أزداد عدد الطلبة ليصل إلى (٦٥٨٧٦) تلميذاً منهم (١٩١٧٩) من الإناث في المرحلة الابتدائية و(٢٣٢٢) طالباً منهم (٤٠٣) من الإناث في المرحلة الإعدادية و(٣٣٧) طالباً وطالبة منهم (٨٥) من الإناث في المرحلة الثانوية، ورافق هذه الزيادة في عدد الطلاب زيادة في عدد المدارس، حيث وصل إلى (٢٤٩) مدرسة ابتدائية وثانوية، وأزداد أيضا عدد الهيئات التدريسية إلى (٢٥٦٤) من الذكور والإناث منهم (٣٤٦) من العمانيين، وخصصت الوزارة أكثر من خمسه عشر مليون ريال عماني لهذه التوسعة في الميدان التعليمي بعد إن كانت ميزانية الوزارة مليون ريال عماني عام١٩٧١ (قسم الإحصاء التربوي، ١٩٧٥-١٩٧٦).

لقد شهد العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ تقسيم السلطنة إلى سبع مناطق تعليمية يدير كل منها مدير عام للتربية والتعليم وهي العاصمة والباطنة والشرقية والداخلية والجنوبية والظاهرة والشمالية، كما اتخذت السلطنة سياسة تنويع التعليم من أجل مواجهة متطلبات التنمية فيها، فكان التعليم حتى العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ قاصراً على التعليم العام، ثم بدأ التنوع في العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ بافتتاح أول معهد لإعداد المعلمين بصف واحد لإعداد المعلمين في ثانوية جابر بن زيد بلغ عدد تلاميذه (٢٦) تلميذاً من الناجحين من الصف الأول الإعدادي. ويعتبر هذا البرنامج مقدمة لمعهد أعداد المعلمين الذي افتتح العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ويشترط للالتحاق به الحصول على الشهادة الإعدادية (مجلة النهضة العمانية، ١٩٧٩).

ابتداءً من عام ١٩٨١م وهو العام الأول من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) توصلت مسيرة النهضة التعليمية في السلطنة في اتجاهين شمل الاتجاه الأول نشر التعليم بشكل عام بين أبناء الشعب العماني، أما الاتجاه الثاني فتضمن التطوير النوعي له، حيث واصلت المدارس الابتدائية الجديدة والبديلة انتشارها وزاد عدد المدارس الإعدادية، كما شمل الاهتمام معاهد إعداد المعلمين والمعلمات فتم تطويرها وأصبح القبول فيها مقصوراً على الحاصلين على شهادة الثانوية العامة (عيسى، ٢٠١٠). كما تمت إضافة مرافق تربوية واستكمال المباني الإدارية، فضلا عن الدراسات والخطط التي أنجزتها السلطنة خلال تلك الفترة والتي كانت من أوليات القيادة العمانية. كما ازدادت تخصيصات قطاع التعليم التي بلغت (٨٤) مليون ريال عماني، والتي تعتبر قليلة قياساً

إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، إلا أنها حققت تقدماً ملموساً في هذا القطاع فزاد عدد المدارس إلى (٤٥٥) مدرسة، بلغ مجموع الدارسين فيها (١٤٠،٥٨٢) طالباً وطالبه ويتولى تعليمهم (٦٥٧٥) معلماً ومعلمه (بليخانوف، ٢٠٠٥)

وفى ضوء ما سبق يلاحظ انه لا يكاد يمر عام دراسي إلا وتكون هناك زيادة في إعداد الطلاب والهيئات التدريسية والمدارس، ففي العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ ارتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية إلى (١٥٥،٣٨٩) تلميذاً وتلميذة، بلغت نسبة البنات (٤٢%) يقابله ارتفاع ملحوظ في عدد طلبة المدارس المتوسطة إلى (٨٢٨،٧٥٥) طالباً وطالبة، بلغت نسبة البنات (٣٣%)، وعلى الصعيد الثانوي بلغ عدد الطلبة (١٩٥١) الفت البنات نسبة (٣٢%)، من ناحية أخرى كان هناك زيادة في عدد المدارس الابتدائية إلى (٣٠٨) مدرسة والمتوسطة (١٩٧) مدرسة والثانوية (٣٨) مدرسة (الصوفي، ٢٠١٠). وفيما يلي عدد من الجداول التي تشير إلى إحصائيات أعداد الطلاب من الفترة ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤م وفقا لإحصائيات دائرة الإحصاء بوزارة التربية والتعليم

جدول(١)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥م

الجنس	1970			1971			1972			1974			1975		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ذكور	0	0	13382	0	0	20306	106	0	36351	437	63	39640	925	143	
إناث	0	0	1952	0	0	4029	40	0	12225	134	19	14817	170	57	
جملة	0	0	15334	0	0	24335	146	0	48576	571	82	54457	1095	200	

يلاحظ من بيانات الجدول(١) أن هناك تزايدا مستمرا في أعداد الطلبة والطالبات في الفترة من العام ١٩٧١ إلى ١٩٧٥م في مدارس مراحل التعليم العام، كما نلاحظ أن التعليم في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ اقتصر على المرحلة الابتدائية، وابتدأت المرحلة الإعدادية في عام ١٩٧٢، والثانوية عام ١٩٧٣، وتدل هذه الإحصائيات على مدى النمو والتطور في مراحل التعليم العام.

جدول(٢)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م

الجنس	1976			1977			1978			1979			1980		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ذكور	146681	160941	23330	249294	238194	39733	253025	257625	52956	356409	378385	66578	602901	102841	11680
إناث	17962	40697	2137	21377	86139	24949	24949	151615	27294	27294	233992	27827	313622	34453	3830
جملة	326300	201638	25467	270671	324333	64682	277974	409240	80250	383703	612377	94405	916523	137294	15510

من جدول (٢) يتضح تزايد مستمر في أعداد الطلاب في جميع مراحل مدارس التعليم العام في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠م، وهذا يرجع إلى التزايد المستمر في أعداد السكان في سلطنة عمان.

جدول(٣)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥م

الجنس	1981			1982			1983			1984			1985		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ذكور	65385	12223	1788	72311	14541	2899	80522	16425	4406	89492	19190	6208	97948	21668	6971
إناث	36201	4425	696	44156	5444	1231	54128	6912	1923	65897	9124	2943	77504	11060	3763
جملة	101586	16648	2484	116467	19985	4130	134650	23337	6329	155389	28314	9151	175452	32728	10734

يلاحظ من جدول(٣) استمرار التزايد في أعداد الطلاب في جميع مراحل مدارس التعليم العام في الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٥م، حيث نجد أن إجمالي أعداد الطلاب ولطالبات في التعليم الابتدائي في عام ١٩٨١ (١٠١٥٨٦) طالبا وطالبة، في حين نجد أن هذا العدد ارتفع في عام ١٩٨٥ ليصل إلى (١٧٥٤٥٢) طالبا وطالبة، وهذا يرجع إلى النمو السكاني المستمر.

جدول(٤)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠م

الجنس	1986			1987			1988			1989			1990		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	عدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ذكور	106848	24337	6832	114630	26892	6987	122374	30697	7490	129253	35882	9572	136746	40160	13105
إناث	88148	13678	4814	97698	16197	6318	106340	20333	7700	113741	25331	9689	121644	31849	12482
جملة	194996	38015	11646	212328	43089	13305	228714	51030	15196	242994	61213	19261	258390	72009	25587

من جدول(٤) يتضح الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب في كل المراحل، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب والطالبات في المرحلة الابتدائية في عام ١٩٨٦ (١٩٤٩٩٦) طالبا وطالبة، تزايد هذا العدد ليصل في عام ١٩٩٠ إلى (٢٥٨٣٩٠) طالبا وطالبة، وهذا يرجع إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم في سلطنة عمان.

جدول (٥)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥م

الجنس	1991			1992			1993			1994			1995		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي
ذكور	1435191	456381	156894	1487691	520231	194957	1509461	584462	246357	1519736	631003	285136	1538052	658941	327676
إناث	1285491	384911	154036	1350651	443401	203607	1392532	497281	259659	1416692	533931	312015	1436832	565631	360855
جملة	2720682	841291	310930	2838342	963632	398564	2901993	1081743	506016	2936428	1164934	597151	2974884	1224572	688527

يلاحظ من جدول (٥) أن إجمالي عدد الطلاب في عام ١٩٩١ في كل المراحل بلغ (٣٨٧٢٨٩) طالبا وطالبة، تزايد هذا العدد ليصل إلى (٤٨٨٧٩٧) طالبا وطالبة في عام ١٩٩٥م، ويعود ذلك إلى تزايد أعداد السكان وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

جدول(٦)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠م

الجنس	1996			1997			1998			1999			2000		
	تعليم عام			تعليم عام			تعليم عام		تعليم أساسي	تعليم عام		تعليم ساسي	تعليم عام		تعليم أساسي
	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	ابتدائي	إعدادي	الحلقة الأولى	ابتدائي	إعدادي	الحلقة الأولى	ابتدائي	إعدادي	الحلقة الأولى
ذكور	1556536	666561	367946	1554861	696771	394106	1461606	721511	577043	1445021	747431	1163147	1307362	778101	2523947
إناث	1450541	587431	397746	1447841	632411	417176	1354506	664721	563045	1352891	683911	1029245	1226942	694811	2397749
جملة	3007077	1253992	765681	3002701	1329182	811282	2816112	1386232	1140088	2797912	1431342	2192384	2534304	1472912	4921697

يلاحظ من خلال النظر في البيانات الواردة في جدول (٦) استمرار تزايد أعداد الطلاب في مراحل التعليم العام، كما نلاحظ استحداث نظام جديد للتعليم في عام ١٩٩٨، حيث تم تغيير النظام في بعض مدارس التعليم الابتدائي إلى نظام التعليم الأساسي.

جدول(٧)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣م

	2001					2002					2003				
الجنس	تعليم أساسي		تعليم عام			تعليم أساسي		تعليم عام			تعليم أساسي		تعليم عام		
	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي
ذكور	1449	120	1780	1747	1322	1678	246	1275	1698	1313	1576	664	859	1659	1307
إناث	34930	3153	118043	78889	66680	45536	10108	89983	80980	62235	51524	19695	81931	79362	64780
جملة	33451	2903	111032	97241	59192	43418	9702	93655	70650	62730	48928	18935	78036	69675	63606

من جدول(٧) يلاحظ بأنه تم التوسع في نظام التعليم الأساسي من خلال افتتاح مدارس الحلقة الثانية للتعليم الأساسي في عام ٢٠٠١، والتي بدأت ب٢٩٠٠ طالبا وطالبة ثم تزايد العدد ليصل إلى ١٨٩٣٥ طالبا وطالبة بحلول عام ٢٠٠٣، كما يلاحظ انخفاض في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الابتدائية بمدارس التعليم العام، بينما استمر التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية بمدارس التعليم العام.

جدول (٨)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦م

	2004					2005					2006				
الجنس	تعليم أساسي		تعليم عام			تعليم أساسي		تعليم عام			تعليم أساسي		تعليم عام		
	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي	الأولى	الثانية	ابتدائي	عدادي	ثانوي
ذكور	1488	1085	479	1570	1358	1454	1533	860	964	1520	64372	52636	37329	53663	71470
إناث	56735	42567	65206	75046	55916	61585	46856	49694	52647	71703	62618	50640	36827	47820	66227
جملة	64360	43652	128787	145616	55355	69245	45163	48183	56413	66592	126990	123276	74156	101483	137697

يتضح من خلال النظر في البيانات الواردة في جدول(٨) تزايدا مستمرا في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية بمدارس التعليم الأساسي، بينما يلاحظ انخفاض في إجمالي أعدادا الطلاب والطالبات في مدارس التعليم العام في عام ٢٠٠٥، ثم يعود في الارتفاع بحلول عام ٢٠٠٦م.

جدول(٩)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩م

الجنس	2007					2008					2009				
	تعليم أساسي		تعليم عام		مستقلة	تعليم أساسي		تعليم عام		مستقلة	تعليم أساسي		تعليم عام		مستقلة
	الحلقة		الصفوف			الحلقة		الصفوف			الحلقة		الصفوف		
	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)
ذكور	68043	75826	12738	77939	49108	70478	86364	8968	60255	49164	71191	96439	7076	45608	49830
إناث	65798	73470	12471	72007	45836	68500	84185	8721	57469	46228	69875	93757	7001	43822	46794
جملة	133841	149296	25209	149946	94944	138978	170549	17689	117724	95392	141066	190196	14077	89430	96624

يلاحظ من جدول(٩) استمرار التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية في مدارس التعليم الأساسي في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩م، كما يلاحظ أنه تم إلغاء مسمى مراحل التعليم العام (ابتدائي– إعدادي- ثانوي)، وقسمت الصفوف في التعليم العام إلى (١-٤) و(٥-١٢)، كما يلاحظ انخفاض إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في التعليم العام نتيجة لتغيير نظام التعليم في بعض المدارس من التعليم العام إلى التعليم الأساسي.

جدول(١٠)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢م

الجنس	2010					2011					2012				
	تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي	تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي	تعليم أساسي		تعليم عام		ما بعد الأساسي
	الحلقة		الصفوف			الحلقة		الصفوف			الحلقة		الصفوف		
	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)
ذكور	73471	102519	6199	33882	48595	77617	106520	4051	24846	47449	81671	113565	2239	17958	43238
إناث	71430	100025	6156	33047	47196	76659	105477	4032	24000	46402	80495	111966	2259	17457	43819
جملة	144901	202544	12355	66929	95791	154276	211997	8083	48846	93851	162166	225531	4498	35415	87057

من خلال البيانات الواردة في الجدول(١٠) يلاحظ استمرار التزايد في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، كما يلاحظ استمرار الانخفاض في إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الصفوف (١-٤) و(٥-١٠) من التعليم العام، ويرجع ذلك إلى تحول نظام التعليم في بعض المدارس من التعليم العام إلى التعليم الأساسي.

جدول (١١)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤م

الجنس	2013					2014				
	تعليم أساسي	تعليم عام			ما بعد الأساسي	تعليم أساسي	تعليم عام			ما بعد الأساسي
	الحلقة	الصفوف				الحلقة	الصفوف			
	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)	الأولى	الثانية	(١-٤)	(٥-١٠)	(١١-١٢)
ذكور	85829	17443	1240	12420	43250	90148	124358	317	8006	40547
اناث	84968	116113	1198	12288	42142	89256	122538	243	8169	39940
جملة	170797	233556	2438	24708	85392	179404	246896	560	16175	80487

من جدول (١١) يتضح مدى التزايد في أعداد الطلاب والطالبات في التعليم في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي أعداد الطلاب والطالبات في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في عام ٢٠١٣م (١٧٠٧٩٧) طالبا وطالبة، وارتفع العدد ليصل إلى (١٧٩٤٠٤) طالبا وطالبة في عام ٢٠١٤م، ويعود ذلك الارتفاع إلى التزايد المستمر أعداد السكان في سلطنة عمان.

جدول (١٢)

إحصائية تفصيلية لأعداد الطلاب في المدارس الحكومية في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م

النوع الاجتماعي	الصفوف (1 - 4)				الصفوف (5 - 10)					الصفان (11 -12)		الإجمالي العام
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	الحادي عشر	الثاني عشر	
ذكور	25397	27207	26127	23676	25039	25080	24297	21975	22049	22434	20634	19069	282984
إناث	25219	26906	25393	23576	24564	24538	23446	21739	21789	22171	20691	19407	279439
الإجمالي	50616	54113	51520	47252	49603	49618	47743	43714	43838	44605	41325	38476	562423

يتضح من الجداول السابقة مدى التزايد الكبير في أعداد الطلاب من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٧م، وسنتعرض فيما يلي إلى بعض المؤشرات الإحصائية التي يتم استخراجها وترد في الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية والذي يصدر سنويا.

مؤشرات تتعلق بتطور عناصر التعليم (مدارس-شعب- تلاميذ) حسب الجنس وهيئات التدريس بمختلف المراحل خلال السنوات الخمس الأخيرة ومعدل النمو السنوي. ففي الفترة من العام الدراسي ٩١/٩٠ إلى ٩٥/٩٤ بلغ معدل النمو السنوي في عدد المدارس ٤،٤% وفي عدد الشعب٧،٧% وفي عدد الطلاب ٧،٢% (للذكور ٦،٤% وللأناث٨،١) وفي الهيئة التدريسية ٨،٥%. أما على مستوى المرحلة فيوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣)

معدل الزيادة السنوي في عدد المدارس والشعب والطلاب

البيـــــــان	ابتدائـــي	إعـــدادي	ثـــانـــوي
معدل الزيادة السنوي في عدد المدارس	2%	8,2%	15,4%
معدل الزيادة السنوي في عدد الشعب	3,9%	11,4%	23,9%
معدل الزيادة السنوي في عدد الطلاب	3,2%	12,8%	23,6

نلاحظ من الجدول السابق تزايد مستمر لأعداد المدارس والشعب والطلاب، وهذا يشير إلى التزايد المستمر في أعداد السكان.

٢- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل

تغيرت الأفكار السائدة التي لا تعتبر أن للمرأة دور كبير في الحياة الاقتصادية بأي مجتمع، وباتت أي دولة لا تؤمن بأن المرأة نصف المجتمع تعاني من ضعف العائد الذي يمكن أن يجنيه ذلك الاقتصاد، وضعف في معدلات النمو. فالعديد من الدول التي استبعدت المرأة في الحياة الاقتصادية وتحرمها من القيام بأي نشاط في المجتمع بسبب عادات قديمة كما كان منتشرًا في الصين والهند، شل قدرة الاقتصاد على النهوض والنمو.

يشير خبراء في الاقتصاد أن زيادة مشاركة المرأة في المجتمع وانخراطها في سوق العمل كانت القوة الرئيسية للنمو خلال العقدين الماضيين، ويؤكدون أن مساهمة المرأة في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي يزيد على ما تحققه الابتكارات التكنولوجية الجديدة أو حتى عمالقة الاقتصاد الجدد مثل الصين والهند، ولو تم إضافة قيمة عمل المرأة في المنزل ورعاية الأطفال، فإن إجمالي مساهمتها في الناتج المحلي العالمي ستزيد على النصف.

هذا الارتفاع الكبير في مشاركة المرأة في الاقتصاد عائد إلى ارتفاع نسب المرأة في التعليم وامتداد هذا النجاح إلى الجامعة حيث يمثلن حاليًا حوالي ٥٥% من إجمالي عدد الطلاب الجامعيين.

شهدت العقود الأخيرة الماضية نهضة كبيرة على مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد وحققت قفزة كبيرة في انتزاع حقوقها في سوق العمل، وتستهدف المفوضية الدولية أن ترفع نسبة المساواة بين الرجل والمرأة إلى نسبة المساواة الكاملة ٥٠ ـ ٥٠ بحلول العام ٢٠٣٠ .

ففي الولايات المتحدة أكبر اقتصاد على مستوى العالم بلغ عدد النساء العاملات يوازي تقريبًا عدد الرجال، وفي الصين تقف النساء تحت سن ٣٥ سنة كمحرك أساسي له. وحسب الإحصائيات التي أوردتها المفوضية فإن نسبة النساء في سن العمل اللاتي يحصلن على عمل تقدر بحوالي ٥٠% مقارنة مع نسبة الرجال البالغة ٧٦% (المرأة في الاقتصاد، https://www.noonpost.org/content/17012).

أما بالنسبة لسلطنة عمان فنجد التوجهات السياسية واضحة وجلية في حفظ المكانة الاجتماعية للمرأة والنهوض بها كلبنة أساسية في بناء المجتمع. ويبدو هذا واضحا على الأخص في خطابات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم-حفظه الله ورعاه- نحو تعزيز دور المرأة وحفظ حقوقها بالمساواة مع الرجل وتكريمها بإشراكها في خدمة الوطن في مختلف المجالات.

وتأتي عمان في مقدمة دول المنطقة التي استعانت بالعنصر النسائي في مختلف اجهزتها الرسمية وفي المؤسسات الأهلية التي تديرها الشركات والقطاع الخاص ويعتبر جهاز الشرطة أول مؤسسة رسمية دخلت اليها المرأة العمانية للعمل بها بشكل رسمي في بداية السبعينات في عام ١٩٧٢ ومنذ ذلك التاريخ بدأ دخول المرأة للعمل في مختلف الأجهزة الرسمية مثل الاعلام والثقافة والتعليم والصحة وغيرها من الجهات الأخرى لتصبح المرأة العمانية اليوم متواجدة في قطاعات اقتصادية مختلفة تتسم بالحركة اليومية كالمطارات والفنادق والشركات السياحية وغيرها (المرأة العاملة في سلطنة عمان، alolabor.org/wp-content/uploads/2010/10/oman.doc).

فالمرأة ساهمت مع شقيقها الرجل إسهاما فاعلا في التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت محل اهتمام وتقدير من الجهات المسئولة في سلطنة عمان، لذلك كفل النظام الأساسي لسلطنة عمان حقوقا للمرأة العمانية العاملة، أبرزها تكافؤ الفرص في العمل، والتعليم والمساواة في الأجور طبقا للمؤهلات بين الذكور والإناث.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على النظم التعليمية

إن للتوجهات الاقتصادية التي تأخذ بها سلطنة عمان دورها الملموس في التأثير على النظم التعليمية فيها، وسنستعرض فيما يلي أهم هذه المتغيرات.

١- تغير الأدوار الاقتصادية للدولة في ظل اقتصاد السوق الحر

رغم أن اقتصاد السوق الحر يعتمد على توفير كافة السلع والخدمات وإخضاعها لمعايير الربح والعرض والطلب في ظل تقليص أدوار الدولة الاقتصادية والخاصة بدعم كافة السلع، إلا أن ذلك لا ينطبق على قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات التعليمية التي سوف تظل مسئولية الدولة لضمان تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص (العريني، ٢٠٠٧).

٢- تزايد حجم التجارة الإلكترونية

نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق سبل وآليات ووسائط التجارة الإلكترونية على كثير من المنتجات والتي ترتبط بمجالات الاقتصاد، فقد انعكس ذلك على التعليم في صورة جامعات افتراضية وجامعات إلكترونية تعتمد على التكنولوجيا في تعليم الدارسين، وتقديم المعرفة لهم عن بعد بواسطة البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت (المالكي، ٢٠٠٣).

٣- تذبذب أسعار النفط

لقد كان لظهور النفط أثره في التغيرات الاقتصادية، حيث سنت الأنظمة الاقتصادية، وزادت المبادرات التجارية الفردية والأسرية، التي شهدها المجتمع والفرد، وتمثل ذلك في ارتفاع مستوى الدخل، وتغير أنماط النشاط الاقتصادية، وتغير جيل العمالة ومهاراتها، وزادت المدخرات، وانتشرت الصناعات الثقيلة والخفيفة بجانب الصناعات الاستهلاكية التقليدية، وتطورت الزراعة باستخداماتها للتقنية الحديثة، كما زادت كفاية المؤسسات المالية، وظهرت المدن الصناعية (فلاته، ٢٠١٢).

ولكن في ظل تذبذب أسعر النفط أقر مجلس الوزراء العماني إجراءات لمواجهة الانخفاض العالمي لأسعار النفط، تشمل زيادة أسعار الوقود في السلطنة والضرائب على الشركات ورسوم خدمات حكومية، حسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية أمس.

وأشارت الوكالة إلى أن المجلس أقر في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء، خطة خمسية للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومشروع الموازنة العامة للسنة المقبلة. كما أقر المجلس «عددا من الإجراءات لمواجهة تأثيرات انخفاض أسعار النفط، بما يكفل استدامة الأوضاع المالية للدولة». وأضافت أن «أهم هذه

الإجراءات تخفيض الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية لتلك المنتجات ابتداء من منتصف يناير ٢٠١٦.» وأشارت إلى أنه «حرصا من مجلس الوزراء على التقليل من حدة تأثير هذه الإجراءات فقد وجهت الهيئة العامة لحماية المستهلك بتكثيف مراقبة الأسعار بحيث لا تكون هناك زيادة غير مبررة تتجاوز الآثار المباشرة لهذه الإجراءات.» ولم تكشف الوكالة أي تفاصيل عن زيادات الضرائب وأسعار البترول. وكان مجلس الشورى صوت الأسبوع الماضي بالموافقة على زيادة ضريبة الشركات إلى ١٥ في المئة بدلا من ١٢%. وقالت الوكالة إن أهم هذه الإجراءات «تخفيض الإنفاق الحكومي، وتنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات، ومراجعة ورفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية، وتعديل أسعار المنتجات النفطية بما يتوافق مع الأسعار العالمية» بدءا من منتصف يناير المقبل. وكانت السلطنة توقعت أن يبلغ عجز ميزانية ٢٠١٥، ستة مليارات ونصف المليار دولار. وتنتج سلطنة عمان قرابة مليون برميل من النفط يوميا. وتأتي الخطوة العمانية بعد إعلان السعودية الاثنين رفع أسعار منتجات عدة أهمها الوقود والكهرباء والمياه، بعد تسجيل عجز قياسي في ميزانية ٢٠١٥ بلغ ٩٨ مليار دولار، وتوقع ٨٧ مليارا من العجز في ٢٠١٦ (الاتحاد، ٣ ديسمبر ٢٠١٥).

٤- تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات

في ظل المنافسة العالمية على الإنتاج وزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحرير التجارة الدولية على كافة الأصعدة العالمية والمحلية في إطار تفعيل اتفاقية الجات، فإن السوق العالمية في المستقبل سوف تخضع لعنصر الجودة والتميز فيما يخص جميع عناصر العمل والإنتاج، وهذا يلقي على التعليم مسئولية التكيف مع التداعيات (العريني، ٢٠٠٧).

٥- الاتجاه نحو خصخصة التعليم

تعني أن تسند الحكومة إدارة وتمويل أو بناء المدارس وبعض المهام الأخرى المتعلقة بالتعليم للقطاع الخاص ليقوم بهذه المهام بالاشتراك مع الحكومة او بدون ذلك لتوفير فرص تعليمية أكبر وتحسينها وتحقيق التنافسية (محمد، ٢٠١٠).

وتعرفها نصير (٢٠١٣) الخصخصة أنها تعزيز لدور القطاع الخاص في نشاط التعليم لخصخصة التعليم وإدارته وتمويله ليدار على أسس تجارية.

ويرى خليل (٢٠٠٦) أنها السياسة التي تسعى لجعل التعليم خاصاً وإنشاء مدارس مملوكة من شركات وأفراد ومؤسسات غير حكومية بحيث لا يكون هدفها الرئيس هو الربح مع عدم الممانعة من الحصول على عائد اقتصادي من ذلك وتكون أهداف تلك المدارس نابعة من السياسة العامة نفسها التي تنتهجها المدارس الحكومية.

ونرى أن خصخصة التعليم هو إشراك القطاع الخاص للمساهمة في حركة التعليم في البلد بعد زيادة الطلب عليه وتنوع مصادره وأساليبه وحاجاته لمساندة الحكومة في التكاليف المترتبة عليها لتوفيره لجميع المواطنين وضمان الفرص المتساوية لهم.

ومع تعدد المفاهيم حول مفهوم الخصخصة نجد أنها تعني:

- مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتوسيع نشاطه الاقتصادي
- تقليل الأعباء على الحكومات الناتجة من الطلب المتزايد على التعليم
- نواتج التعليم تساهم في سوق العمل الخاص فتعتبر شركة القطاع الخاص استثمار يعود لها.

- هناك عائد اقتصادي يعود للقطاع الخاص من ذلك ولا يكون هدفاً رئيساً.

تجربة سلطنة عمان في الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم العالي

في ظل الاتجاهات العالمية والعربية نحو موضوع الشراكة مع القطاع الخاص في تشغيل بعض مدارس التعليم ما قبل الجامعي بدأت سلطنة عمان ممثلة في وزارة التربية والتعليم الحديث عن موضوع الخصخصة أو الشراكة على حد التسمية المصرح بها في الخبر المنشور بجريدة عمان بشهر أبريل ٢٠١٧ حيث صدر المقال بعنوان مستقبل التعليم يجب ان يقوم على مبدأ الشراكة المجتمعية في الإدارة والتمويل (جريدة عمان، ٢٠١٧).

ونرى أن سلطنة عمان ليست بمعزل عن الأحداث التي تدور في العالم سواء منها الاقتصادية في ظل تدني أسعار المنتجات النفطية التي تعتمد عليها السلطنة اعتمادا كبيراً في ميزانيتها وفي ظل التقدم العلمي والتكنولوجي والحاجة الماسة لتنويع التعليم والبحث عن الجودة للتقدم في فتح قنوات ومصادر استثمارية أخرى للاقتصاد العماني.

وحيث إن تكلفة الطالب تزداد كل سنة حيث بلغ معدل نمو تكلفة الطالب في الصفوف ١-٤ بلغت ١١% وفي الصفوف ٥-١٠ بلغت ١٠% (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩).

لذا وجب الأخذ في الاعتبار البحث عن بدائل أخرى لتمويل الطلب المتزايد على التعليم والبحث عن النمو النوعي فيه.

والجدير بالذكر أن سلطنة عمان من الدول العربية التي قطعت شوطاً ولديها من الخبرات السابقة في مجال الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم العالي حيث صدر في العام ١٩٩٦ مرسوماً بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة التي تتولي تدريس نوع أو أكثر من التخصصات العلمية والفنية بعد المرحلة الثانوية بما يخدم احتياجات وسوق العمل (عبد الدايم، ٢٠٠٠).

وأن السبب الرئيس في نشوء التعليم العالي الخاص في البلدان العربية هو عجز التعليم الحكومي عن استيعاب جميع الراغبين في الانتساب إليه بسبب تزايد الطلب عليه (عبد الدايم، ٢٠٠٠).

وحسب وزارة التعليم العالي فإن هذه الوزارة منذ إنشائها العام ١٩٩٤ تعمل على النهوض بالتعليم العالي في السلطنة وتوسعت في المجالات والتخصصات التي تلبي سوق العمل، ولم يكن هذا التوسع محصوراً على التعليم العالي الحكومي بل للتعليم العالي الخاص إسهامات ملموسة بعد ان أُتيحت الفرصة للاستثمار في هذا المجال، حيث أتت تجربة سلطنة عمان في ذلك للمساهمة في تغطية احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً.

وتم وضع الأنظمة والتشريعات واللوائح التنفيذية لعملية إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص حيث الإشراف عليها يكون بشكل مباشر من وزارة التعليم العالي وهي من تنظم علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع وتضع الضوابط لضمان جودة التعليم (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).

ومرت هذه اللوائح بعدة خطوات

- صدر المرسوم (٩٩/٤١) بإصدار نظام الجامعات الخاصة.
- صدر المرسوم السلطاني (٩٩/٤٢) بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة العليا.

ومر التعليم العالي بعدة مراحل حيث صدر في العام ١٩٩٦ المرسوم السلطاني (٩٦/٦٨) بشأن إنشاء الكليات والمعاهد الخاصة وبعد صدور القانون الخاص بنظام الجامعات تزايد أعدادها تدريجياً وحتى تاريخ هذا التقرير تبلغ الكليات الخاصة ١٢ كلية من أصل ١٦ جامعة وكلية.

وتعتمد في تمويلها على رؤوس الأموال التي تخصصها، والقروض الحكومية الميسرة، والبعثات الحكومية الداخلية الكاملة والجزئية، والدعم المالي، والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة لهذا القطاع (وزارة التعليم العالي، ٢٠١١).

بوادر الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم المدرسي بسلطنة عمان

في الآونة الأخيرة بدأ الحديث عن تشغيل بعض المدارس الحكومية من قبل القطاع الخاص في تصريح لوزارة التربية والتعليم وذلك أسوة ببعض الدول من خلال تجاربها في الشراكة مع القطاع الخاص.

وقامت وزارة التربية والتعليم بدراسة أولية في اقتصاديات التعليم لإدارة وتشغيل بعض المدارس الحكومية بناءً على تجارب الدول التي ترى أن تنوع الأساليب التي توظف بها المخصصات المالية لقطاع التعليم يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمدارس ويوفر أنماطا وفرصاً متنوعة في إدارة النظم التعليمية وصولاً لمتطلب تحقيق الجودة.

واعتمدت وزارة التربية والتعليم على الافتراضات التالية في تصريحها

أولاً: الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم

ثانياً: تراجع القوة الاقتصادية للدول مع تناقص الموارد المالية ونمو أكبر للقطاع الخاص ما يجعل صعوبة تمويل التعليم بشكل كلي من الدولة على المدى البعيد.

والسلطنة يجب أن تجد بدائل تمويلية أخرى منها الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم ولا يخرج ذلك عن الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠ الذي أكد على دعم وتشجيع استثمار القطاع الخاص.

ومع تطور برامج التعليم النوعية وتجويد التعليم أصبحت نفقاته في تزايد أكبر مما حدا بالمسئولين عن التعليم دراسة بدائل متنوعة تكفل جودته ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي ومن أجل تحقيق ذلك يجب توثيق الصلة مع القطاعات الأخرى غير الحكومية.

ومن هنا جاء قرار مجلس التعليم (٢٠١٦/٣/٧) بمباركة توجهات وزارة التربية والتعليم في إعداد دراسة للجدوى الاقتصادية من تشغيل وإدارة بعض المدارس الحكومية من قِبل القطاع الخاص لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم المدرسي، مع ضمان التشريعات القانونية والإدارية والتربوية بما يضمن عدم المساس بحق الطالب في التعليم المجاني وحق ولي الأمر ان يقدم لابنه تعليماً نوعياً ذا جودة ونظام المحاسبية للكادر الإداري والتدريسي.

وفي إطار مداخل النظم التعليمية المتعددة في الشراكة مع القطاع الخاص فإن وزارة التربية والتعليم تدرس مدخل المدارس المفوضة (التعاقد التشغيلي) وهو نظام إسناد إدارة وتشغيل مدارس حكومية إلى القطاع الخاص نظير مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها.

ويصبح للقطاع الخاص بإمكانه توفير خدمات أخرى بجوار الإدارة والتشغيل مثل خدمات مرافق البنية الأساسية (التصميم، البناء، الصيانة) خدمات غير تعليمية (التمويل، نقل الطلبة)

وخدمات الدعم وتدريب المعلمين وغيرها.

وترى الوزارة أن هذا التوجه له العديد من الإيجابيات مثل ضمان جودة الأداء، كفاءة التشغيل، فعالية الإنفاق، خفض التكاليف، تقاسم المخاطر، المحاسبة ومراقبة الجودة.

وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن لن يترتب أية تكاليف مالية على الطالب او ولي الأمر لأن النظام الأساسي للدولة كفل مجانية التعليم للطالب (جريدة عمان، ٢٠١٧)

٦- تزايد الآثار المترتبة على العولمة

وفي ظل تداعيات العولمة الاقتصادية حدثت تغيرات جوهرية في مناحي الحياة المختلفة وخاصة التعليم باعتباره مسئولا عن مواكبة تحولات العولمة الاقتصادية والتكيف مع متطلباتها، وهذا يتطلب تغيير محتوى برامج الإعداد العلمي والتكنولوجي والمهني في المؤسسات التعليمية، والاهتمام بتدريب الطلاب تدريبا يلائم الحياة العملية، وتحويل المعارف النظرية إلى عملي يمكنهم من مواجهة التطورات التكنولوجية والاقتصادية المصاحبة للعولمة (المهدي، ٢٠١٣).

٧- تنامي الثروة العلمية والطفرة التكنولوجية

إن العصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من أهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم و أسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصا ورخصا وصغرا وانتشارا واستخداما، ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية (اللقاني، ٢٠٠١).

وتؤثر الثورة المعلوماتية بشكل مباشر على التعليم، فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي، وأساليب التعامل مع المعرفة، كما أن الوسائل التكنولوجية المتعددة ستمكن من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي، لهذا كان لزاما على كل مجتمع يريد اللحاق بالعصر المعلوماتي أن ينشئ الأجيال على تعلم الحاسوب والتعامل مع تقنياته، ويؤهلهم لمجابهة المتغيرات المتسارعة في هذا العصر، وقد قامت بعض الدول بوضع خطط استراتيجية تعمل على جعل الحاسوب وشبكة الانترنت عنصران أساسيان في المنهج التعليمي (الحرك، ٢٠٠٢). إن مهمة التربية في عصر الثورة العلمية التكنولوجية التي نعيشها باتت تشمل أبعاداً ثلاثة (محمد، ٢٠٠٥):

أولها: أن تتكيف مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأن تستجيب لحاجاتها المتجددة.

ثانيها: أن تلعب دوراً في هذا التطور، وأن تعمل علي تصحيحه وتقويمه إن لزم الأمر.

ثالثها: أن تعمل علي تطوير طبيعة عملها نفسه، بسبب هذا التطور، وبسبب الوسائل الجديدة التي يضعها التقدم التكنولوجي، ولاسيما في مجال تكنولوجيا التربية.

ولا غنى للمؤسسات التعليمية في البلدان العربية في عصر المعلومات عن إنشاء نظم للمعلومات التعليمية علي كفاءة عالية بحيث يتوافر فيها شروط أهمها (جوهر، ٢٠٠٥):

١- القدرة علي اختزان البيانات بحجم يحقق توافر قدر كافي منها لاتخاذ القرار الرشيد بشأن أي مشكلة أو موقف قائم فعلاً أو يحتمل ظهوره في المستقبل.

٢- التوقيت المناسب لتوصيل البيانات إلي كافي مراكز صناعة القرار.

٣- التنظيم السليم للبيانات حتى يحقق توقيتها الإجابة السليمة الوافية لما قد يستفسر عنه صانعو القرارات.

وكنتيجة للثروة العلمية والطفرة التكنولوجية وما تبعه من تقدم في شتى مجالات العملية التعليمية أدى ذلك إلى زيادة على الإنفاق في التعليم.

٨- تزايد الإنفاق على التعليم

إن دراسة حجم الإنفاق التعليمي ومجالاته توضح الجهود التي تبذلها الدول في مجال التربية والتعليم خدمة لأبنائها واستثمار لقدراتها وإمكانياتها وخاصة إذا ما قورن ذلك بتجارب دولا متقدمة. إذ أن التعرف على ما ينفق على التعليم يساعد أجهزة التخطيط في وضع الخطط والبرامج المتعددة التي تقوم على حساب تكلفة الطالب وما يترتب على ذلك من قبول إعداد جديدة من الطلبة في التعليم مستقبلاً والتخطيط لذلك من جميع النواحي كأعداد الهيئة التدريسية والكتب الدراسية والنشاطات اللاصفية وتجهيز المباني (الإنشاء والإحلال والترميم والصيانة والإمداد بالمياه والغاز والكهرباء والهواتف) وتوفير الأجهزة والأدوات إلى غير ذلك من جوانب العملية التعليمية.

ومن مؤشرات الكثافة:

- متوسط تكلفة الطالب بكل مرحلة وبكل نوعية من التعليم.
- مقدار الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى ميزانية الدولة بالنسبة للدخل القومي.
- تطور حجم الإنفاق على التعليمي ومقارنته بالتطور في إعداد الطلاب.
- مقارنة الإنفاق على التعليم ومتوسطات تكلفة الطالب بالمعدلات العالمية.
- مقارنة بين تكلفة الطالب بكل من الحضر والريف.
- نسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الأسرة.
- نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم أي نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان.

وهناك عدة عوامل تؤثر في الإنفاق على التعليم منها:

- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.
- متوسط نصيب المعلم من الطلاب.
- عدد الحصص الدراسية لكل معلم.
- الخطة الدراسية .
- حجم المدرسة وتشكيلاتها الصفية.
- المجتمع الذي تخدمه المدرسة (ريف- حضر).
- مستوى معيشة الأفراد.
- المباني المدرسية ونظام الدوام المدرسي (صباحي – مسائي).
- حجم الإهدار التربوي الذي يرجع إلى الرسوب والتسرب.

وتنقسم مصروفات التعليم بالوزارة إلى:(وزارة التربية والتعليم، دائرة الاحتياجات التعليمية):

١- مصروفات إنمائية: وهي المصروفات غير المتكررة وتشمل تكاليف المباني التعليمية و ثمن المعدات والتجهيزات والأدوات والإناث .

٢- المصروفات الدورية: وهي التي تكرر سنوياً وتنقسم إلى :

أ- مصروفات جارية وتشمل (المرتبات – الأجور – المكافآت – مصروفات المياه والكهرباء والإيجار والكتب والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق والمواد المخبرية ومصروفات صيانة المباني والمعدات والأجهزة).

ب- مصروفات رأسمالية وتشمل (استبدال السيارات، استبدال الأثاث ومعدات المكاتب، وصرف بدل الأثاث للهيئة التدريسية، استبدال الآلات والمعدات).

جدول ١٤

متوسط تكلفة الطالب حسب نوع التعليم والمنصرف الفعلي

العام الدراسي	التعليم الأساسي Basic Education		التعليم العام والتعليم بعد الأساسي Basic Post & General Education Education		
	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الصفوف ١-٦	الصفوف ٧-٩	الصفوف١١-١٢
1980	تم تطبيقه من عام ١٩٩٨		1166	1860	2168
1985			1347	2503	2697
1990	Implementation Started in 1998		952	1342	1666
1995			766	989	1464
2001	465	398	281	357	528
2002	555	894	420	492	659
2003	734	744	462	519	712
2004	812	821	541	585	806
2005	914	933	653	675	911
2006	1046	1068	784	799	1043
2007	1225	1079	الصفوف 1-4	الصفوف 5-10	الصفوف11-12
			1011	1041	1467
2008	1357	1188	1137	1227	1697
2009	1477	1289	1198	1407	1823
2010	1,343	1,209	1,109	1,346	1,673
2011	1,667	1,532	1,407	1,949	2,054
2012	1,845	1,721	1,697	2,092	2,376
2013	1,869	1,778	1,778	2,221	2,427
2014	1,891	1,808	1,872	2,387	2,617

العام الدراسي	التعليم الأساسي Basic Education		التعليم العام والتعليم بعد الأساسي Basic Post & General Education Education		
	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الصفوف ١-٦	الصفوف ٧-٩	الصفوف١١-١٢
2015	2,384	2,279	0	3,127	3,385
2016	2,150	2,086	0	0	3,054

ويلاحظ من الجدول السابق تزايد مستمر في متوسط تكلفة الطالب في التعليم، وتختلف تكلفة الطالب الواحد باختلاف مستويات التعليم و أنواعه أي تختلف الطالب بالمرحلة الابتدائية عنها بالمرحلة الإعدادية وكذلك بالمرحلة الثانوية كما تختلف تكلفة الطالب بالتعليم العام عن زميله بالتعليم التجاري عن التعليم الصناعي. كما تختلف تكلفة الطالب بالحضر والمدن المكتظة بالسكان عن الطالب بالمناطق الريفية والنائية المخلخلة في الكثافة السكانية والتي تخدم تجمعات سكانية متناثرة ومتباعدة.

وتعتبر هذه تكلفة نظرية حيث أنها لا تؤخذ في الاعتبار التكلفة التي تتفق على الطالب المتسرب والطالب الذي يرسب مرة أو أكثر، أما التكلفة الفعلية فهي التي تأخذ عوامل الإهدار في الاعتبار ويتم الحصول عليها بضرب التكلفة النظرية x متوسط فترة القيد المدرسي، أي أن تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية تضرب في ١,١٣ وفي المرحلتين الابتدائية والإعدادية معاً تضرب في ١,٢٦.

وبإلقاء نظرة على تطور موازنة وزارة التربية والتعليم مقارنة بموازنة الدولة يتضح أنها ارتفعت من ١٢,٢١% عام ١٩٨٩إلى ١٧,٣٥ %عام ١٩٩٥ من الميزانية العامة للدولة.

وبالنسبة للتطور في أعداد الطلاب والاعتمادات المالية خلال ٢٠ عاماً في الفترة بين عامي ٧٥/٧٤، ٩٤ / ٩٥ يتضح أن معدل الزيادة في إعداد الطلاب ١٢% مقابل زيادة في الاعتمادات المالية قدرها ١٦%سنوياً.

وبحساب معدل الزيادة السنوية في الفترة بين عامي (٨٩/٨٨، ٩٥/٩٤) في ميزانية التربية والتعليم يتضح أنها ١٠% سنوياً مقابل زيادة سنوية في الميزانية العامة للدولة قدرها ٣,٨% . علماً بأن معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب خلال هذه الفترة تساوي ٨% سنوياً وهذا يوضح مدى الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه (الشبكة التربوية، ٢٠١٧).

٩-الاتجاه نحو جودة التعليم

ولقد حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم إلى حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر " عصر الجودة الشاملة " باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، فأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول إن الجودة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمة في العقود القادمة (جريجز، ١٩٩٥).

والجودة الشاملة هي "مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تبنيها وتنفيذها إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقا

للأغراض المطلوبة والمواصفات المنشودة بأفضل طرق وأقل جهد وتكلفة ممكنتين" (عبد الرءوف، ٢٠١٤، ص٤٦).

وتعرف إدارة الجودة الشاملة في التعليم Total Quality Management In Education: بأنها استراتيجية تستهدف إدارة المدرسة على الالتزام بالتحسين المستمر والأساليب الإدارية عن طريق تحسين المدخلات والعمليات والمخرجات، وخلق مناخ يشجع جميع العاملين في المدرسة على المشاركة الفعالة في عمليات التغيير نحو تقليل الهدر وتعظيم المردود التربوي (موسى وزعبل، ٢٠١٠).

أ- فوائد جودة التعليم

إن تطبيق واستخدام مبادئ إدارية معينة يترتب عليه تحقيق فوائد معينة، وتطبيق مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق كثير من الفوائد من أبرزها: (زيدان، ٢٠١٠؛ داوود، ٢٠١١)

- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى أداء العاملين بالمؤسسة.
- ضبط وتطوير النظام الإداري ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
- الارتقاء بمستوى المتعلمين (العقلي – الاجتماعي – الجسمي – النفسي – الثقافي).
- الوفاء بمتطلبات المتعلمين وأولياء أمورهم والمجتمع.
- إيجاد وتوفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين العاملين.
- العمل بروح الفريق من خلال الترابط والتكامل بين العاملين بالمؤسسة.
- وضع حلول لمشكلات المتعلمين وأولياء أمورهم وتمكين إدارة المؤسسة على ذلك.
- رفع مستوى الوعي لدى المتعلمين وأولياء أمورهم تجاه المؤسسة بالالتزام بمعايير الجودة.

وفي إطار ما تسعى إليه وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان من العناية بالتحسين والتطوير، ومواكبة التطورات التربوية العالمية المستمرة، فقد تبنت الوزارة عدد من المشاريع في خطتها الخمسية الثامنة، ومن بين تلك المشاريع مشروع نظام إدارة الجودة الذي يعتبر من الأنظمة الإدارية الحديثة للمعايير الدولية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣).

ب-مشروع نظام ضبط الجودة الأيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٨ بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان

انطلاقا من رؤية الوزارة في سعيها إلى تجويد البيئة التعليمية للإدارة والمعلمين والطلاب بالمدارس على نحو يكفل لهم التعاون لبناء جيل مجيد ومخلص لوطنه، قادر على التعلم المستمر وعلى التعايش مع الآخرين ويلبي متطلبات سوق العمل في إطار من الالتزام والمسئولية، فقد وضعت الوزارة أهدافا وبرامج محددة في خطتها الخمسية الثامنة من بينها مشروع إرساء نظام إدارة الجودة الأيزو٩٠٠١ وقد جاء هذا المشروع أثر جهود دائرة ضبط الجودة من خلال بحثها عن نظام جودة يتلاءم وطبيعة العمل بالوزارة والاحتياج الحقيقي للتطوير، ويأتي هذا الاعتماد للنظام بعد عملية التشخيص التي نفذتها الوزارة في شهري يونيو ويوليو ٢٠١٠م بالتعاون مع خبراء في مواصفة الأيزو للوقوف على واقع العمل في ضوء متطلبات المواصفة.

ونظرا لحجم وزارة التربية والتعليم وتداخل عملياتها، فقد ارتأت الوزارة أن يتم إرساء النظام على مديرية التخطيط وضبط الجودة ومديرية الشؤون الإدارية ونظائرهما في المحافظات التعليمية كمرحلة أولى، على أن يتم تطبيق النظام لاحقا ليشمل جميع المديريات والأقسام التابعة للوزارة.

يقوم المشروع على أساس التأكد من مطابقة الخدمات المقدمة من مجال المطابقة لمتطلبات المواصفة، بما يحقق رضا المستفيد المتمثل في المدارس الحكومية ومدارس التربية الخاصة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣).

وقد تم تشكيل مجلس الجودة وفق القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٤٤٧) بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣م برئاسة معالي الدكتورة مديحة الشيباني وزيرة التربية والتعليم، كما تم تشكيل فريق ودعم وتسيير نظام إدارة الجودة بالمحافظات التعليمية وفق القرار الوزاري رقم (٢٠١٢/٤٥٠) بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٦).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الجودة الشاملة تسعى لإعداد إنسان بمواصفات معينة حتى يستطيع العيش في مرحلة تتسم بغزارة المعلومات والتقدم التكنولوجي الهائل، وتقع هذه المسئولية على التعليم في إعداد أفراد يستطيعون القيام بذلك بكفاءة من أجل التكيف مع المنظومة العالمية الجديدة.

إجراءات وتوصيات ختامية

أدت التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع العماني منذ عام ١٩٧٠ إلى تغير في النظم التعليمية في سلطنة عمان، وتعتبر هذه التوصيات بمثابة أساليب مواجهة تلك المتغيرات.

أولا: إجراءات مرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية

١. العمل على تكوين أوجه التقدير الملائمة للطلاب، كتقدير أهمية العلم وجهود العلماء باعتبارها من أبرز عوامل التغيير في المجتمعات، وتقدير أهمية التمسك بالقيم الدينية والقيم الاجتماعية السامية، وذلك من خلال إبراز أهمية العلم والعلماء في مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية.

٢. لأجل زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، يستلزم دعم برامج التوجيه المهني للطالبات في مراحل التعليم الأساسي لإرشادهن للالتحاق بالبرامج التعليمية الهندسية والتقنية والإدارية ذات الصلة المباشرة باحتياجات سوق العمل، وإيجاد برامج تدريبية للنساء تتناسب وقدراتهن لممارسة مهن عملية في سوق العمل، والتوسع ببرامج التعليم المناسبة لعمل النساء.

٣. تكوين العقلية المتفتحة التي تؤمن بأهمية التطوير وحتميته ولا تتمسك بالقديم لمجرد أنها ألفته وتعودت عليه، وذلك من خلال إطلاع الطلاب على ما وصلت إليه الدول المتقدمة، وإشراكهم في دورات تدريبية علمية.

٤. تزويد الطلاب بالمهارات الأساسية التي تمكنهم من العيش في مجتمع ناهض متغير، وتساعدهم على سرعة التكيف والتوافق مع المجتمع وثقافاته المتعددة، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية وتزويدها بأهم لمتغيرات الاجتماعية في البلد.

ثانيا: إجراءات مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية

١. إعداد القيادات الذكية الواعية لإمداد المجتمع بها في شتى مجالات الحياة وميادينها، وذلك من خلال تدريب القيادات الحالية وتدريب وتوعية الطلاب في المدارس من خلال الأنشطة المدرسية.

٢. تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية ومساهمة للدخل، من خلال تقديم العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة متجرا صغيرا، أو مقهى للإنترنت، أو مركزا للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والتفصيل

والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاته، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة.

٣. خصخصة بعض الخدمات التعليمية، لمجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعية مهام الصيانة نظير نفقات رمزية تدفع دوريا لهذه الأطراف.

٤. تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها |إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة المعملية، وشراء مستلزمات الوزارة والمديريات والمدارس وفق الاحتياجات الفعلية، وتقنين توزيع الأدوات والوسائل واختيار الشركات المناسبة لإنتاج الوسائل والأدوات المدرسية.

٥. التوسع في قطاع التعليم العالي، والعمل على إدخال تخصصات جديدة تواكب المتغيرات المجتمعية في البلد، وذلك من خلال إنشاء جامعات عصرية قادرة على التعامل مع التغيرات والتطورات التكنولوجية في شتى المجالات.

٦. تعديل المناهج بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية في البلد، وذلك من خلال إدراج بعض التغيرات الاقتصادية في مناهج الدراسات الاجتماعية.

٧. تطوير المنظومة التعليمية ونوعية التعليم من خلال التركيز على التخصصات ذات الارتباط المباشر باحتياجات سوق العمل، مع تزويد الخريجين بالمهارات اللازمة ورفع كفاءتهم حسب مجالات التعليم الخاصة بهم.

المراجع

١. الاتحاد (٣١ ديسمبر ٢٠١٥). عمان ترفع أسعار الوقود والضراب لاحتواء أزمة النفط. استرجع في ٥ يونيو ٢٠١٧. استرجع من http://www.alittihad.ae/details.php?id=116451&y=2015

٢. إلياس، طه الحاج (١٩٩٠م). **المناهج بين الثوابت والمتغيرات**. عمّان: مكتبة الأقصى.

٣. بليخانوف، سيرجي (٢٠٠٥). **مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان**. ترجمة خيري الضامن، ط ٢، مسقط، ص٢٤٦.

٤. جريجز، ديان بون وريك (١٩٩٥). **الجودة في العمل دليلك الشخصي لتأسيس وتطبيق معايير الجودة الكلية**، ترجمة حسن الفرسان وناصر محمد العديلى. السعودية: دار آفاق الإبداع العالمية للنشر والإعلام، ص ص٩-١٠.

٥. جريدة عمان (٢٠١٧). **اتجاه سلطنة عمان نحو الخصخصة**.

٦. جوهر، صلاح الدين أحمد (٢٠٠٥). **أساليب وتقنيات الإدارة التربوية في ضوء ثورة الاتصال والمعلومات**، مجلة التربية، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٠٥، ص ٢٣.

٧. جيدنز، انطونى (أكتوبر ٢٠٠٢). **بعيدا عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٨٦، ص ١١.

٨. الحارثي، سعيد بن سيف بن ناصر (٢٠٠٦). **التغير الاجتماعي وعلاقته ببنية الأسرة العمانية دراسة سوسيولوجية ميدانية مقارنة بين الريف والحضر ولايتي(دماء والطائيين – إبراء) بالمنطقة الشرقية – نموذجا-** (رسالة ماجستير غير منشورة). الرباط: جامعة محمد الخامس.

٩. الحرك، هشام (٢٠٠٢) الانترنت في التعليم ومشروع المدرسة الالكترونية، شبكة النبأ المعلوماتية : دمشق
١٠. خلف الله، أحمد ربيع عبد الحميد (١٩٩٢). **السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠- إلى ١٩٩٠**. المؤتمر الثاني عشر (السياسات التعليمية في الوطن العربي)، مصر، ١، ١-٢٧.
١١. خليل، نبيل سعد (٢٠٠٦). **خصخصة التعليم رؤية مستقبلية**. القاهرة: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.
١٢. دائرة التخطيط التربوي. **التقرير الإحصائي السنوي، ١٩٧٤ – ١٩٧٥**. (سلطنة عُمان، د.ت)، ص٨٤.
١٣. دائرة التخطيط التربوي، **التقرير الإحصائي السنوي ١٩٧٤- ١٩٧٥**، ص٨٤.
١٤. داوود، عبد العزيز أحمد (٢٠١١). **إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي** ط١. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
١٥. زيدان، سلمان (٢٠١٠). **إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومداخل العمل** ج١. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
١٦. سلام، عبد الحكيم أحمد (١٩٩٦). **أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على انساق القيم في المجتمع اليمني: تحليل بنائي مقارن** (رسالة دكتوراه). كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٧. شبل بدران :"**التعليم للجميع .. أم للمتميزين ؟** "، الأهرام، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٧ أبريل، ٢٠٠٠، ص١٧.
١٨. شريقي، ناشي شريقي (٢٠٠٢). **التحولات الاجتماعية- الاقتصادية وتأثيرها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية بمدينة جدة** (رسالة دكتوراه). قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٩. الصوفي، علي حمزة عباس (٢٠١٠). **عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد، دراسة في التطورات الداخلية (١٩٧٠-١٩٩٥)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، ص٢٣٧.
٢٠. عبد الدايم، عبد الله (٢٠٠٠). **دور التعليم العالي الخاص في تجديد التعليم العالي**. المؤتمر التربوي الثاني لكلية التربية-خصخصة التعليم العالي والجامعي (٧٥-٩٥)، مسقط، سلطنة عمان: مطبعة جامعة السلطان قابوس.
٢١. عبد الرءوف، طارق (٢٠١٤). **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم** ط١. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢٢. عبد الله، أسماء خليل (٢٠٠٥). **التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
٢٣. العبدواني، تقي(٢٠١٠). **قراءة في مسيرة التعليم في سلطنة عمان**، مجلة رسالة التربية، العدد٣٠، سلطنة عمان، ص١١١.
٢٤. العريني، سارة إبراهيم(٢٠٠٧/١). **أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي**. المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٢٥. عمر، محمد عبد الحليم (٢٠٠١). **العولمة والاقتصاد الإسلامي** ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر، ص ص ٣٨٨- ٣٨٩.
٢٦. العيسري، عامر بن محمد بن عامر (٢٠٠٤). **أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية على المناهج الدراسية**. ورقة عمل مقدمة للقاء التربوي الرابع ٣- ٥ / ٤ / ٢٠٠٤م. مسقط.
٢٧. عيسى، احمد محمد (٢٠١٠). **التعليم في عُمان مسيرة تطورية متواصلة، مجلة رسالة التربية**، العدد ٣٠، سلطنة عُمان، ص٧٩.
٢٨. غتيمة، محمد متولي (١٩٩٦). **القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي - التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص١٥.
٢٩. فلاته، أحمد بن محمد (٢٠١٢). **مقومات شخصية المعلم في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة: المعلم السعودي نموذجا**. المؤتمر العلمي الدولي الأول- رؤية إستشراقية لمستقبل التعليم في مصر

والعالم العربي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر، مج ١. ص ٣٩٩-٤٤٤.
٣٠. القاضي، المكاشفي عثمان دفع الله القاضي (٢٠١٣). **استراتيجيات البحث العلمي: دليل المهارات التطبيقية للباحثين**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
٣١. اللقاني ومحمد (٢٠٠١ م). **مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل**. القاهرة: عالم الكتب.
٣٢. مجلة النهضة العمانية، العدد ١٢٠، (سلطنة عمان، ١٩٧٩)، ص٥٦.
٣٣. محمد، عبد المنعم محمد (٢٠١٠). **أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها**. بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر (اتجاهات معاصرة في تكوير التعليم في الوطن العربي)، كلية التربية، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر.
٣٤. محمد، عبد اللطيف محمود (٢٩-٣٠ إبريل ١٩٩٥م). **العلاقة بين نوعية التعليم ونوعية الحياة في مصر رؤية مستقبلية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، لكلية التربية جامعة حلوان ، " التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين "، المجلد الثاني، ص ١١٦ .
٣٥. **المرأة العاملة في سلطنة عمان**. استرجع في ٢٠١٧/٥/١٠. استرجع من **alolabor.org/wp-content/uploads/2010/10/oman.doc**.
٣٦. **المرأة في الاقتصاد**. استرجع في ٢٠١٧/٥/١٠. استرجع من https://www.noonpost.org/content/17012
٣٧. المعافا، محمد يحيى (٢٠١٣). **متطلبات تطوير مناهج التعليم منهج المواد الاجتماعية في ضوء متغيرات العصر**. ورقة عمل مقدمه لملتقي المناهج المنعقد خلال الفترة (٢٤- ٢٥ /٦/ ١٤٣٤هـ). كلية التربية – جامعة نجران.
٣٨. المعهد العربي للتخطيط، **ندوة تنميه الموارد البشرية في الخليج العربي**، البحرين، ١٨ / شباط /١٩٧٥، ص٢٤٤.
٣٩. المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠١٣). **اقتصاديات الجودة التعليمية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٤٠. موسى، رشاد علي عبد العزيز، وزعبل، إيناس يسري سليم (٢٠١٠). **دور الجودة التعليمية الشاملة في تنمية إبداع الطفل**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٤١. نصير، تقوى (٢٠١٣). **اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة اربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
٤٢. النفيسي، عبد الله. **تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥ـ ١٩٧٥**، د. م، ص٦٤.
٤٣. وزارة الإعلام والثقافة، **الإنسان أساس التنمية**، (سلطنة عمان، ١٩٧٥)، ص٨.
٤٤. وزارة التربية والتعليم (٢٠١٦). **هيكل مشروع نظام إدارة الجودة**. مسقط: المؤلف.
٤٥. وزارة التربية والعليم (٢٠١٣). **مشروع نظام إدارة الجودة الأيزو ٢٠٨:٩٠٠١ ط١**. مسقط: المؤلف.
٤٦. وزارة التعليم العالي – سلطنة عمان (٢٦اكتوبر ٢٠١١). الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة، استرجع في (٣٠ أبريل ٢٠١٧)، استرجع من:
٤٧. https://www.mohe.gov.om/InnerPage.aspx?id=30C2284B-7B6D-49C7-BE63-2DCF29E48905
٤٨. اليونسكو (١٩٩٨). **من المجتمع المحلى إلى المجتمع العالمي، التعليم ذلك الكنز الكامن**، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة جابر عبد الحميد، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ٤٠.
49. Adelinda Araujo Candeias, Nicole Rebelo & Manuela Oliveira (2008). Student Attitudes Towards Learning and School Study Personal Attributes, university of Evora Portugal, www.project.uevora.pt/document, 10/3/2015.
50. Robert Anton Mertz, Education and Man Power in the Arabian Gulf , Beirut ,1972 , P. 61.